

Sos Disparus - **Sos Disparus** - Sos Disparus - **Sos Disparus** - Sos Disparus – **Sos Disparus**



**REVUE DE PRESSE**

**Avril 2016**

## Table des matières

Le Soir, 05.04.2016, Bejaïa, La LADDH dénonce l'empêchement de la marche de rejoindre Alger ...	3
El Khabar, 11.04.2016, بتهمة اختطاف ابنه، جزائري يقاضي الجنرالين مدين ونزار بفرنسا	4
El Khabar, 20.04.2016, بعد رفض القضاء البريطاني تسليم 6 جزائريين "خشية تعذيبهم، قسنطيني يتحدث عن "ابتزاز" وغشير عن سوء "سمعة" الجزائر	5

## **Le Soir, 05.04.2016, Bejaïa, La LADDH dénonce l'empêchement de la marche de rejoindre Alger**

La LADDH a vivement réagi à l'empêchement des enseignants contractuels, participant à la marche nationale de la dignité entamée depuis le 27 mars 2016 à partir de Béjaïa vers Alger sur plus de 200 km, de rejoindre la capitale par les forces de sécurité au niveau de Boudouaou, wilaya de Boumerdès.

La LADDH a condamné avec force cette interdiction, contraire aux textes de lois et aux engagements du gouvernement qui a pourtant ratifié tous les instruments du droit international des droits de l'Homme et voté récemment au Conseil des droits de l'Homme la résolution portant sur le droit aux manifestations publiques et pacifiques, écrit-on dans une déclaration. «Le mouvement des enseignants contractuels qui a démontré sa maturité et son caractère purement pacifique et citoyen, et ce, le long de la marche au prix d'une épreuve qui a gagné la sympathie de la population et de la société civile, mérite d'être écouté et pris en charge», note la LADDH dans sa déclaration.

Tout en restant solidaire avec le mouvement, la LADDH déclare prendre à témoins l'opinion nationale et internationale de cette situation et interpelle les pouvoirs publics à s'abstenir de l'utilisation de la force contre des marcheurs déjà à bout de souffle après cette pénible épreuve.

Dans la même déclaration, le bureau de la LADDH appelle le gouvernement à lever toutes les contraintes liées à l'exercice des droits de manifestations, de réunions, et d'organisations.

Par ailleurs, le Snapap a de son côté observé un rassemblement devant le siège de la Direction de l'éducation en signe de solidarité avec les enseignants contractuels.

Le Snapap qui se dit «partie prenante» du mouvement des enseignants contractuels rappelle qu'il est la «première organisation syndicale à réclamer l'intégration de tous les contractuels en poste sans conditions ni concours ».

A. Kersani



باشر جزائري مقيم في فرنسا، إجراءات مقاضاة، ضد وزير الدفاع الأسبق خالد نزار، ومدير دائرة الاستعلام والأمن محمد مدين، بتهمة اختطاف ابنه، قبل سنوات لإرغامه على سحب شكوى له أمام القضاء السويسري في حق الجنرال نزار. ونشرت عدة مواقع إلكترونية مهتمة بالشأن الجزائري، أمس، صورة لوثيقة استدعاء لـ"عبد الوهاب ب"، وهو سباح حصل على عدة بطولات وطنية سنوات 60 و70 من القرن الماضي، من قبل الشرطة الفرنسية للحضور يوم 25 أبريل الجاري، لبحث موضوع شكواه التي أودعها قبل ثلاثة أشهر في حق الجنرالين القويين في المؤسسة العسكرية والأمنية سابقا، وطلبت الشرطة الفرنسية من صاحب الشكوى تقديم نسخة من ملف الدعوى المسجلة تحت عنوان "جريمة ضد الإنسانية".

وسبق لصاحب الشكوى أن رفع قضية مماثلة سنة 2001 لكن القضاء الفرنسي رفضها. وذكر موقع "جريدتي" الناطق بالفرنسية، الذي يملكه الضابط السابق، هشام عبود، أن المدعي ضمن في شكواه كتابه الذي أصدره قبل سنوات وهو بعنوان "مافيا الجنرالات".

وقشلت محاولات مواطنين جزائريين في الحصول على إدانة في حق الجنرال نزار وضباط آخرين أمام المحاكم السويسرية في فرنسا أو سويسرا، وتربط مصادر سياسية بين تحريك الدعاوى أمام القضاء الأجنبي في حق بعض رموز المؤسسة العسكرية والصراع على الحكم في الجزائر، في ظل شبهات بقيام أطراف بتحريك هذه الدعاوى من الحين إلى آخر، والتلويح بجر بعض الضباط إلى محكمة الجنايات الدولية والتي لم تتضمن الجزائر إليها بعد. وجاء الكشف عن القضية بالتزامن مع تواجد وفد حكومي فرنسي هام بالجزائر، وفي مرحلة تتم في علاقات البلدين بالتعقيد الشديد.

## بعد رفض القضاء البريطاني تسليم 6 جزائريين "خشية تعذيبهم، قسنطيني، 20.04.2016، El Khabar يتحدث عن "ابتزاز" وغشير عن سوء "سمعة" الجزائر



احتج فاروق قسنطيني، رئيس اللجنة الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان، على "محاولة ابتزاز الدولة الجزائرية"، بعد رفض القضاء البريطاني تسليم 6 جزائريين، بحجة وجود مخاوف من تعرضهم للتعذيب. أما المحامي غشير فيرى أن "سوء سمعة الجزائر" في مجال حقوق الإنسان هو سبب هذا الرفض. نشر "مكتب التحقيقات الصحفية"، أول أمس، بموقعه الإلكتروني، خبرا مفاده أن قضاة لجنة الطعون بهيئة الهجرة البريطانية، أصدروا قرارا برفض تسليم الأشخاص الستة للسلطات الجزائرية التي تطلبهم، على أساس أن "هناك خطرا حقيقيا على حياتهم يتمثل في تعذيبهم". ويعد القرار القضائي هزيمة بالنسبة لوزارة الداخلية، التي قررت ترحيلهم، حسب "مكتب التحقيقات الصحفية" المتواجد بلندن، الذي يهتم بنشر نتائج الأعمال الاستقصائية التي يجريها صحافيون. ونقل موقع "المكتب" عن وزير الداخلية البريطاني، أن الجزائر "قدمت ضمانات كافية" بعدم الإساءة لهم في حال تسلمتهم. وأشار إلى الاتفاق القضائي الخاص بتبادل الإرهابيين، الذي وقعه رئيس الوزراء السابق توني بلير والرئيس عبد العزيز بوتفليقة، عام 2003. ويقصد بذلك أنه بإمكان لندن أن تسلّم أي رعية جزائري إلى سلطات بلده إذا كان ضالعا في الإرهاب أو في جرائم اقتصادية. وأمام الحكومة البريطانية مهلة 10 أيام للطعن في قرار القضاء الذي نشرته أيضا الصحيفة الإلكترونية "كل شيء عن الجزائر". ولا يعرف أي شيء عن الوقائع التي تنسبها قوات الأمن الجزائرية للأشخاص الستة، كما لم ينشر "مكتب التحقيقات الصحفية" أسماءهم. ومما جاء عنهم، أنهم يوجدون خارج السجن ولكن حريتهم مقيدة بكفالة، وتنقلاتهم محدودة في إطار حيز جغرافي. وقالت لجنة الطعون إن الإرهابيين "يشكلون خطرا على المنطقة، سواء بالجزائر أو الدول المجاورة مثل مالي وليبيا". وجاء في قرار رفض تسليم الستة، إشارة إلى حادثة تيفنتورين (جانفي 2013) وإلى "مقتل 39 رهينة أجنبية أثناء تدخل قوات الأمن الجزائرية لإنقاذهم". كما تمت الإشارة في القرار إلى الحالة الصحية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة وإلى "قول البعض إن هناك فراغا في السلطة بالبلاد"، وهي حالة تزيد من احتمالات تعرض الستة لأعمال تعذيب". وطلبت "الخبر" من قسنطيني رأيه في قرار القضاء ومسبباته فقال: "هذه ادعاءات فقط لأن كل الدول الأوروبية تعلم أنه لا يوجد ممارسات تعذيب بالجزائر". ووصف رأي القضاة البريطانيين بـ«النفاق» و«المبالغة»، مشيرا إلى أن "هناك سابقة فيما يخص الأشخاص المطلوبين، وهو عبد المؤمن رفيق خليفة الذي تسلمته الجزائر من بريطانيا، ولم يتعرض لسوء المعاملة سواء أثناء فترة حبسه قبل المحاكمة، ولا بعد المحاكمة.. إنه هراء". وأضاف: "كيف يسمح هؤلاء القضاة لأنفسهم بالتشكيك في نزاهة العدالة وقوات الأمن الجزائريين؟. إنني أشتم رائحة ابتزاز الجزائر". ويعكس تصريح قسنطيني موقف الحكومة الجزائرية التي ترى في الملاحظات السلبية حول ممارسة الحقوق والحريات، التي تتلقاها من الحكومات الغربية والتنظيمات الأجنبية غير الحكومية، بأنها بمثابة عقوبة لها على مواقفها من قضايا عادلة مثل القضية الفلسطينية. أما المحامي والناشط الحقوقي بوجمعة غشير، فقال عن الموضوع في اتصال به: "يوجد إجماع دولي على محاربة الإرهاب مع احترام مبادئ حقوق الإنسان، ولكن سجل الجزائر في مجال المحاكمات العادلة وحفظ حقوق المتقاضين، غير مقبول أوروبا للأسف. ومن تابع قضية تسليم خليفة، يعرف بأن بريطانيا تشددت مع الجزائر في مسألة ضمان سلامته البدنية وعدم تعذيبه. رأيي أن التبرير الذي قدمه القضاة البريطانيون لرفض تسليم هؤلاء الأشخاص، سببه أن سجل الجزائر في مجال حقوق الإنسان لا يحظى بالاحترام.